



الدورة الثانية والعشرون

نيويورك، 4 - 14 كانون الأول/ديسمبر 2023

تقرير اللجنة الاستشارية

المعنية بترشيحات القضاة عن أعمال اجتماعها التاسع

قائمة المحتويات

أولا- مقدمة	3
ألف- افتتاح الاجتماع	3
باء- اعتماد جدول الأعمال	3
جيم- تنظيم العمل	3
ثانيا- النظر في الترشيحات المقدمة لانتخاب ستة قضاة في الدورة الثانية والعشرين للجمعية	5
ثالثا- مسائل أخرى	5
ألف- تقييم القدرة اللغوية للمرشحين	5
باء- إجراءات الترشيح والاختيار الوطنية	5
جيم- توصيات اللجنة	7
المرفقات	8
المرفق الأول: اختصاصات اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة الجنائية الدولية	8
ألف- التشكيل	8
باء- الولاية جيم- أساليب العمل	9
المرفق الثاني: تقييم المرشحين	12
ألف - ملاحظات عامة	12
باء- المرشحون المدرجون في القائمة ألف	14
جيم- المرشحون المدرجون في القائمة باء	23

المرفق الثالث: توصيات اللجنة

المرفق الرابع: الميزانية المقترحة لتمويل أنشطة اللجنة الاستشارية في 2024

ألف-افتتاح الاجتماع

- 1- افتتحت الاجتماع التاسع للجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة ("اللجنة") رئيسة اللجنة، السيدة سانجي ماسينونو موناجينغ (بوتسوانا)، وعُقد الاجتماع في المحكمة الجنائية الدولية، لاهاي، في الفترة من 3 إلى 14 تموز/ يوليه 2023.
- 2- وشارك في الاجتماع الأعضاء التالية أسماؤهم:
 - (أ) السيد دينيس دومينيك أدجي (غانا)؛
 - (ب) والسيد جوليان فرنانديس (فرنسا)؛
 - (ج) والسيدة لوسي موثوني كامبوني (كينيا)؛
 - (د) والسيدة ميليتشا كولاكوفيتش-بوجوفيتش (صربيا)؛
 - (هـ) والسيدة إيركي كورولا (فنلندا)؛
 - (و) والسيدة سانجي ماسينونو موناجينغ (بوتسوانا)؛
 - (ز) والسيد مورو بوليتي (إيطاليا)؛
 - (ح) والسيد إدواردو رودريغيز فيلتزي (بوليفيا)؛
 - (ط) والسيد سانغ - هيون سونغ (جمهورية كوريا).
- 3- وقدمت أمانة جمعية الدول الأطراف ("الأمانة") الخدمات الفنية إلى اللجنة، وعملت السيدة غايل راموتار، الموظفة القانونية، بوصفها أمينة اللجنة.

باء- اعتماد جدول الأعمال

4- في 3 تموز/يوليه 2023، اعتمدت اللجنة جدول الأعمال التالي:

- 1- افتتاح الاجتماع
- 2- اعتماد جدول الأعمال
- 3- تنظيم العمل
- 4- النظر في الترشيحات المقدمة لانتخاب ستة قضاة في الدورة الثانية والعشرين للجمعية
- 5- مسائل أخرى

جيم- تنظيم العمل

- 5- أحاطت اللجنة علماً بأن نطاق ولايتها، المنصوص عليها في الوثيقة ICC ASP/10/36¹، قد تم توسيعها بموجب القرارين ICC-ASP/18/Res.4 و ICC ASP/21/Res.2. ونظرت اللجنة في كيفية المضي في عملها وفقاً لاختصاصاتها (المرفق

¹ تقرير المكتب عن إنشاء لجنة استشارية بشأن ترشيحات قضاة المحكمة الجنائية الدولية (ICC-ASP/10/36)، المرفق، الفقرات 5 و 7 و 11.

الأول). وأحاطت اللجنة علماً أيضاً بأن الجمعية "شجعت الدول الأطراف على مواصلة إيلاء أقصى درجات الاحترام لتقييم المرشحين من قبل اللجنة الاستشارية لتسمية القضاة، والامتناع عن الإدلاء بأصواتهم بطريقة تتعارض مع هذا التقييم إلى أقصى حد ممكن وكذلك من تداول الأصوات".²

6- وقررت اللجنة أنها ستجري مقابلات وجها لوجه لمدة تصل إلى 85 دقيقة مع كل مرشح، مع توفير الترجمة الشفوية إلى اللغتين الانكليزية والفرنسية. وأجرت اللجنة مناقشات حول الأسئلة التي ستطرحها على المرشحين في المقابلات ووافقت على قائمة الأسئلة.

7- ووافقت اللجنة على استبيان مشترك وإعلان موحد، عملاً بالفقرتين 5 مكرراً (أ) و (د) من اختصاصاتها. وفي 8 حزيران/يونيه 2023، نقلت الأمانة الاستبيان والإعلان إلى جميع الدول الأطراف التي قدمت كل منها مرشحا. واستكمل المرشحون الاستبيانات والإعلانات التي قدمت إلى اللجنة للنظر فيها.³

8- ووافقت اللجنة على أن يستند تقييمها للمرشحين إلى ما يلي:

(أ) مؤهلات وخبرات المرشح المنصوص عليها في بيان المؤهلات المطلوبة بموجب المادة 36

(4) التي تحدد كيفية استيفاء المرشح لمتطلبات المادة 36 (3)؛

(ب) مواد داعمة إضافية يتم توفيرها معها؛

(ج) وردود المرشحين على الاستبيان المشترك والإعلان الموحد؛

(د) وأداء المرشحين في المقابلة.

9- ولاحظت اللجنة أن الدول الأطراف قدمت السيرة الذاتية ذات الاستمارة الموحدة التي أوصت بها في اجتماعاتها الثانية والثالثة والسابعة⁴، ورحبت بأن هذه السيرة الذاتية يسرت نظرها في مؤهلات المرشحين وخبراتهم.

10- وأحاطت اللجنة علماً بأن ثلاثة من أعضائها يحملون الجنسية نفسها التي يحملها ثلاثة مرشحين. ووفقاً للمادة 5 من النظام الداخلي للجنة والفقرة 3 من اختصاصاتها، لم يحضر هؤلاء الأعضاء المقابلة ولم يشاركوا في المداولات التي أجريت مع المرشح التي يحمل الجنسية نفسها.

11- وأشارت اللجنة إلى مراعاة عملية العناية الواجبة بشأن المرشحين لانتخابات 2023 القضائية التي اعتمدها المكتب،⁵ وأشارت كذلك إلى أنها ساهمت في تطوير هذه العملية. وتلقت اللجنة تحديثاً من آلية الرقابة المستقلة بشأن عملية العناية الواجبة. وأحاطت اللجنة علماً بأن آلية الرقابة المستقلة، حتى تاريخ انعقاد اجتماعها، لم تحدد أي شواغل تتعلق بمعياري "الأخلاق

² القرار ICC-ASP/18/Res.4 بصيغته المعدلة بالقرار ICC-ASP/21/Res.2، المرفق الثالث، الفرع جيم.

³ أشار جميع المرشحين إلى أن استبياناتهم وإعلاناتهم يمكن نشرها على الملأ. أما الاستبيانات والإعلانات فهي متاحة على صفحة الويب الخاصة بالجمعية على الرابط التالي [https://asp.icc-cpi.int/...](https://asp.icc-cpi.int/)

⁴ الوثيقة ICC-ASP/12/47، المرفق الثالث، والوثيقة ICC-ASP/13/22، المرفق الثاني، التذييل الثالث، والوثيقة ICC-ASP/16/7، المرفق الثاني، التذييل الثالث.

⁵ في 28 شباط/فبراير 2023، اعتمد المكتب عملية العناية الواجبة بشأن المرشحين لانتخابات 2023 القضائية: الوثيقة https://asp.icc-cpi.int/sites/default/files/asp_docs/ICC-ASP-EJ2023-DueDiligence-ENG.pdf.

الرفيعة" الذي تتطلبه المادة 36 (3) (أ) من نظام روما الأساسي. ولاحظت اللجنة أيضا أن التقرير النهائي بشأن عملية العناية الواجبة لن يكون متاحا إلا بعد الانتهاء من تقريرها هي. ورأت اللجنة أن عملية العناية الواجبة تُعد تطورا مهما وهي تتطلع إلى نتيجة المناقشات بشأن إرساء عملية بذل العناية الدائمة بشأن الموظفين الذين ينتخبون للمحكمة.

12- ولم تتلق اللجنة أي طلب من دولة ما من الدول الأطراف، عملاً بالفقرة 8 مكرراً من اختصاصاتها، بدعو إلى توفير تقييم مؤقت سري بشأن مدى ملاءمة مرشح محتمل ما من تلك الدولة الطرف.

ثانيا- النظر في الترشيحات المقدمة لانتخاب ستة قضاة في الدورة الثانية والعشرين للجمعية

13- ويرد في المرفق الثاني تقييم اللجنة للمرشحين عملاً بولايتها.

ثالثا- مسائل أخرى

ألف- تقييم القدرة اللغوية للمرشحين

14- أشارت اللجنة إلى أنها كانت قد لاحظت في اجتماعها السابع، المعقود في عام 2020، أن المستوى الفعلي للمعرفة لدى بعض المرشحين بلغات العمل بالمحكمة لم يكن دائماً متوافقاً مع الوصف الوارد في الوثائق المقدمة إلى اللجنة. وقد طلبت اللجنة أن يتم تقييم القدرة اللغوية للمرشحين للانتخابات المقبلة عن طريق اختبار عام ينطبق على جميع المرشحين، ويديره قلم المحكمة. وأحاطت اللجنة علماً بأن قسم الخدمات اللغوية بقلم المحكمة قد أجرى اختباراً لغوياً للكفاءة باللغة الإنكليزية أو الفرنسية المكتوبة لبعض المرشحين. وأتاحت الفرصة لجميع المرشحين لإجراء مثل هذا الاختبار، على أساس طوعي. فأجرى اختبار اللغة أربعة مرشحين باللغة الإنكليزية وأجره اثنان من المرشحين باللغة الفرنسية.

15- وتعرب اللجنة عن امتنانها لقسم الخدمات اللغوية لما قدمه من مساعدة قيّمة في تقييم عنصر رئيسي في نظام روما الأساسي يتطلب أن "يكون المرشح للانتخاب للمحكمة على معرفة ممتازة وطلاقة في لغة واحدة على الأقل من لغات العمل في المحكمة."⁶

16- وترد نتائج اللجنة، فيما يتعلق بالكفاءات اللغوية التي أبدتها المرشحون خلال المقابلات، في تقييمات المرشحين المعنيين الواردة في الملحق الثاني.

باء- إجراءات الترشيح والاختيار الوطنية

17- أشارت اللجنة إلى أن ولاية الجمعية تقتضي منها، بالتشاور مع الدول وسائر أصحاب المصلحة المعنيين، أن تعد وتقدم، في أقرب وقت ممكن، إنما في موعد لا يتجاوز الدورة العشرين لجمعية الدول الأطراف، خلاصة وافية بالمذكرات الواردة من الدول الأطراف بشأن إجراءات

⁶ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 36 (3) (ج).

الترشيح والاختيار الوطنية الخاصة بكل منها.⁷ ويتوافر موجز لهذه التقارير المؤرخ 31 آب/أغسطس 2022 على صفحة الويب الخاصة بالجمعية.⁸

18- وأحاطت اللجنة علماً بأنه، استجابة للمذكرات الشفوية للأمانة العامة الصادرة في الأعوام 2020 و 2021 و 2022 و 2023، والتي تم تعميمها عملاً بالقرارين ICC-ASP/18/Res.4 و ICC-ASP/21/ Res.2، فقد قدمت 31 دولة من الدول الأطراف معلومات عن إجراءاتها الوطنية للترشيح والاختيار الخاصة بكل منها. وأشارت اللجنة إلى أنها لاحظت، في تقريرها عن أعمال اجتماعها الثامن، أن ما مجموعه 29 دولة طرفاً قدمت معلومات لنشرها على صفحة الويب التابعة للجمعية. وفي ذلك الوقت، وجدت اللجنة أنه " يمكن إصدار إضافة إلى هذه الخلاصة حالما وعندما ترد تقارير إضافية".⁹ وفي اجتماعها التاسع، واصلت اللجنة تبني هذا الرأي، في ضوء العدد المحدود من الطلبات الإضافية الواردة.

19- وأحاطت اللجنة علماً بأنه من بين الدول الأطراف البالغ عددها 31 دولة طرفاً التي قدمت معلومات عن إجراءات الترشيح الوطنية الخاصة بها، كانت ثمان دول هي من الدول الأطراف المرشحة.¹⁰ ولم تأذن دولة واحدة بالنشر العام للمعلومات المقدمة لأنها كانت في طور تحديث هذه المعلومات. ولاحظت اللجنة أن عملية الترشيح الوطنية هي إجراء داخلي لدولة جنسية المرشحين وليس لها أي تأثير على تقييمها لهؤلاء المرشحين.

20- وأحاطت اللجنة علماً بالولاية الجديدة الصادرة عن الجمعية العامة، الواردة في القرار ICC-ASP/21/Res.2¹¹ وفيها تقوم الجمعية بما يلي:

"تطلب كذلك إلى اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة، بالتشاور مع الدول الأطراف والجهات المعنية الأخرى، أن تعد، في ضوء الخلاصة الوافية المقدمة بموجب الفقرة 7 وكذلك التقارير الإضافية المقدمة من الدول الأطراف بموجب الفقرة 6، مبادئ توجيهية لإجراءات الترشيح على الصعيد الوطني، وتوجيه انتباه الدول الأطراف إليها في أقرب وقت ممكن، ولكن في موعد لا يتجاوز الدورة الثالثة والعشرين للجمعية".

21- وفيما يتعلق بإعداد مبادئ توجيهية لإجراءات الترشيح على المستوى الوطني، رأت اللجنة أنه يلزم تقديم طلبات إضافية من أجل الاضطلاع بهذه الولاية بفعالية. ودعت اللجنة جميع الدول الأطراف إلى أن تقدم إلى الأمانة "معلومات وتعليقات على إجراءاتها الوطنية الحالية أو المرتقبة للترشيح والاختيار"¹² في أقرب وقت ممكن، من أجل تيسير عملها بشأن إعداد المبادئ التوجيهية. ولاحظت اللجنة أنه سيكون من الضروري عقد اجتماع شخصي لمدة ثلاثة أيام في

⁷ الوثيقة ICC-ASP/21/Res.4، الفقرة 7، والوثيقة ICC-ASP/21/Res.2، المرفق الثالث، الفرع ألف.

⁸ الخلاصة متاحة على الرابط التالي: <https://asp.icc-cpi.int/sites/asp/files/2022-10/ACN-NominationProcedures-ENG-14Oct22-1350.pdf>

⁹ الوثيقة ICC-ASP/21/4، الفقرة 6.

¹⁰ بوركينا فاسو، والجمهورية التشيكية، وفرنسا، وألمانيا، وجمهورية كوريا، ورومانيا، وسلوفينيا، وتونس.

¹¹ المرفق الثالث، الفرع باء. 1

¹² القرار ICC-ASP/18/Res.4، الفقرة 6.

عام 2024 من أجل أن تفي اللجنة بولاية استكمال المبادئ التوجيهية. وترد في المرفق الرابع الميزانية المقترحة لهذا الاجتماع المقرر عقده في عام 2024.

22- وأشارت اللجنة إلى أنه نتيجة للتعديلات التي أدخلت على إجراءات ترشيح وانتخاب القضاة التي اعتمدها الجمعية في دورتها الحادية والعشرين، ينبغي أن يحدد البيان المصاحب لكل ترشيح بالتفصيل اللازم عناصر الإجراء المؤدي إلى ذلك الترشيح، وينبغي أن يتضمن إقراراً من أحد كبار أعضاء الهيئة القضائية على المستوى الوطني أو سلطة الدولة المرشحة التي تشرف على عملية الترشيح.¹³ ولاحظت اللجنة أن معظم الترشيحات المقدمة للانتخابات المقرر إجراؤها خلال الدورة الثانية والعشرين للجمعية امتثلت امتثالاً كاملاً لهذه المتطلبات الجديدة. وشجعت اللجنة جميع الدول المرشحة على مراعاة هذه المتطلبات في المستقبل.

جيم- توصيات اللجنة

23- بغية تحسين قدرة اللجنة على تنفيذ ولايتها في المستقبل، قررت اللجنة أن تقدم إلى الجمعية التوصيات الواردة في المرفق الثالث.

¹³ القرار ICC-ASP/21/Res.2، المرفق الثاني، الفرع ألف وباء.

المرفقات

المرفق الأول:

اختصاصات اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة الجنائية الدولية¹⁴

ألف - التشكيل

- 1- ينبغي أن تتألف اللجنة من تسعة أعضاء، من مواطني الدول الأطراف، تعينهم جمعية الدول الأطراف بتوافق الآراء بناء على توصية مقدمة من مكتب الجمعية بتوافق الآراء، بحيث تعكس النظم القانونية الرئيسية في العالم والتمثيل الجغرافي العادل، فضلاً عن التمثيل العادل لكلا الجنسين، على أساس عدد الدول الأطراف في نظام روما الأساسي.
- 2- وينبغي أن يكون أعضاء اللجنة من الأشخاص المهتمين والراغبين البارزين ذوي الأخلاق الرفيعة والذين أثبتوا الكفاءة والخبرة في القانون الجنائي أو الدولي.
- 3- ولا يكون أعضاء اللجنة ممثلين للدول أو المنظمات الأخرى. ويعملون بصفتهم الشخصية، ولن يتلقوا تعليمات من الدول الأطراف أو الدول أو أي منظمات أو أشخاص آخرين. ولا يجوز لأي عضو من مواطني دولة طرف أن يشارك في تقييم المرشحين الذين رشحتهم تلك الدولة الطرف¹⁵.

4- وتعين اللجنة منسقا لرئاسة اجتماعاتها وتنظيم عملها.

باء - الولاية

- 5- اللجنة مكلفة بتيسير العمل على تعيين أعلى الأفراد المؤهلين بصفة قضاة في المحكمة الجنائية الدولية.

5 مكرر - ولهذا الغرض، تقوم اللجنة بما يلي:

- (أ) وضع استبيان مشترك لجميع المرشحين يُسألون فيه شرح ما يلي: '1' خبرتهم في إدارة الإجراءات الجنائية المعقدة؛ '2' وخبرتهم في القانون الدولي العام؛ '3' وخبرة محددة في المسائل الجنسانية وشؤون الأطفال؛ '4' وسجل متابعة الحياض والنزاهة؛ '5' والطلاقة في إحدى لغات العمل لدى المحكمة؛ وإتاحة الخيار لجميع المرشحين بطرح إجاباتهم على الاستبيان إلى العلن؛

(ب) ومطالبة المرشحين بإثبات معرفتهم القانونية من خلال تقديم أدلة ذات صلة؛

(ج) والتحقق من مراجع المرشحين وأي معلومات أخرى متاحة للجمهور؛

¹⁴ تم اعتماد هذه الاختصاصات في الأصل من قبل جمعية الدول الأطراف من خلال القرار ICC-ASP/10/Res.5، الفقرة 19، وعُدلت لاحقاً بالقرارات ICC-ASP/13/Res.5، المرفق الثالث، و ICC-ASP/18/Res.4، المرفق الثاني، و ICC-ASP/21/Res.2، المرفق الرابع، الفرع ألف. وتتجسد التعديلات من خلال

الحواشي.

¹⁵ بالصيغة المعدلة بالقرار ICC-ASP/18 Res.4، المرفق الثاني، الفرع ألف.

(د) وإنشاء إعلان موحد لجميع المرشحين للتوقيع عليه بحيث يوضح ما إذا كانوا على علم بأي مزاعم وجهت ضدهم تتعلق بسوء السلوك، بما في ذلك التحرش الجنسي؛

(هـ) وتقييم المهارات العملية مثل القدرة على العمل الجماعي؛ ومدى معرفة أنظمة قانونية مختلفة؛ ومدى الانفتاح على البيئات الإقليمية ودون الإقليمية السياسية والاجتماعية والثقافية؛

(و) والسعي خلال المقابلة التي تُجرى مع المرشح، ومن دون المساس بالمؤهلات المحددة في المادة 36 الفقرة 3 (ب) '1أ' و'2' من نظام روما الأساسي، إلى تقييم قدرة المرشحين على إدارة وإجراء محاكمات جنائية دولية معقدة على نحو عادل وسريع ومدى ملاءمتهم لمنصب قاضي يترأس جلسات محاكمة؛

(ز) وتوثيق عمليات الترشيح على المستوى الوطني في الدول الأطراف المرشحة؛

(ح) وإعداد التقارير عن الجوانب المذكورة أعلاه.¹⁶

6- ويعين أعضاء اللجنة عادة لمدة ثلاث سنوات، مع إمكانية إعادة انتخابهم مرة واحدة فقط. وسيُطلب من أربعة من الأعضاء الأوائل المعيّنين العمل لمدة ثلاث سنوات فقط، وذلك لضمان تعاقب العضوية وتوفير الاستمرارية. وفي حالة وجود شاغر، تُجرى انتخابات وفقاً لإجراءات ترشيح وانتخاب أعضاء اللجنة الاستشارية المعنية بالترشيحات. ويجب تطبيق الإجراء مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال، رهنا بالأحكام التالية:

(أ) يجوز لمكتب جمعية الدول الأطراف أن يحدد فترة ترشيح أقصر من تلك المستخدمة في الانتخابات الأخرى؛

(ب) ويجوز لمكتب جمعية الدول الأطراف انتخاب العضو؛

(ج) والعضو المنتخب ملء شاغر سيخدم للمدة المتبقية من فترة سلفه ويجوز إعادة انتخابه¹⁷.

6 مكرراً- وإلى فترة تمتد ثلاث سنوات بعد انتهاء الولاية أو بعد استقالة أحد أعضاء اللجنة، لا يجوز ترشيح ذلك الشخص كمرشح لغرض الانتخاب للمحكمة¹⁸.

7- ويستند عمل اللجنة إلى الأحكام السارية من نظام روما الأساسي، وسيستند تقييمها للمرشحين بشكل صارم إلى متطلبات الفقرات (3) (أ) و (ب) و (ج) من المادة 36.

باء- أساليب العمل

¹⁶بالصيغة المعدلة بالقرار ICC-ASP/21/Res.2، المرفق الرابع، الفرع ألف.

¹⁷بالصيغة المعدلة بالقرار ICC-ASP/13/Res.5، المرفق الثالث.

¹⁸المرجع نفسه.

- 8- تجتمع اللجنة شخصياً أو بالمراسلة أو عبر الروابط عن بعد بمجرد قيام الدول بترشيح المرشحين. وعلى أعضاء اللجنة ضمان سرية جميع الاتصالات في أثناء العملية.
- 8 مكرراً- وتقدم اللجنة أيضاً، بناء على طلب دولة طرف، تقييماً سرورياً مؤقتاً لمدة ملاءمة مرشح محتمل من تلك الدولة الطرف. ويستند هذا التقييم المؤقت فقط إلى المعلومات المقدمة إلى اللجنة من الدولة الطرف المعنية، ولا يتطلب من اللجنة التواصل مع المرشح المحتمل. ويجب ألا يخل طلب التقييم المؤقت لمرشح محتمل بقرار الدولة الطرف تسمية هذا المرشح المحتمل أو عدم تسميته. وأي تقييم مؤقت لا يجب أيضاً أن يخل بالتقييم الذي تجريه اللجنة لذلك الفرد، إذا تم ترشيحه من قبل دولة طرف. ويجب أن يقتصر عدد أعضاء اللجنة المسؤولين عن إجراء تقييم مؤقت لمرشح محتمل على ثلاثة أعضاء. وفي حالة ترشيح دولة طرف لمرشح ما بعد إجراء تقييم مؤقت، يُنحى أعضاء اللجنة الذين أجروا التقييم المؤقت للمرشح أنفسهم عن التقييم الرسمي لذلك المرشح.¹⁹
- 9- ويجوز للجنة أن تشرع في التواصل مع جميع المرشحين، بما في ذلك عن طريق إجراء المقابلات، سواء شفويًا أو خطياً، فيما يتعلق بمؤهلاتهم وفقاً لنظام روما الأساسي.
- 10- وتكون إجراءات تقييم اللجنة شفافة. ولهذا الغرض، تقوم اللجنة بانتظام وبالتفصيل بإطلاع المكتب على أنشطتها. وتبقى الدول الأطراف في نظام روما الأساسي على علم بذلك من خلال إجراءات تقديم التقارير الخاصة بالمكتب، ومن خلال الإحاطات المقدمة إلى الفريقين العاملين في نيويورك ولاهاي.
- 10 مكرراً- وبمجرد أن تنتهي اللجنة من عملها، يتعين عليها أن تُعدَّ تقريراً شاملاً ومفصلاً ذا طابع تقني، يتضمن بشأن كل مرشح ما يلي:

- (أ) المعلومات التي تم جمعها وفقاً للفقرة 5 مكرراً؛
- (ب) وبنود التقييم النوعي والمعلومات والتحليل، التي تتناول على وجه التحديد مدى ملاءمة أو عدم ملاءمة كل مرشح للاضطلاع بمنصب قضائي في ضوء متطلبات المادة 36، بما في ذلك الأسباب التفصيلية لتقييم اللجنة؛
- (ج) وبيان إجراء الترشيح الوطني المستخدم، بما في ذلك ما إذا كان قد تم اتباعه في كل حالة محددة.²⁰

- 10- مكرراً ثالثاً- ويجوز للجنة أن تطلب من الدول أن تقدم مزيداً من المعلومات عن المرشحين التي تتطلبها للنظر في مدى ملاءمة المرشح وتقييمه كمعيار قضائي.²¹
- 11- ويُنصح تقرير اللجنة للدول الأطراف والمراقبين عن طريق تقديمه إلى المكتب، قبل 16 أسبوعاً على الأقل من موعد الانتخابات، لكي تنظر فيه جمعية الدول الأطراف باستفاضة لاحقاً.²²

¹⁹ بالصيغة المعدلة بالقرار ICC-ASP/18/Res.4، المرفق الثاني، الفرع جيم.

²⁰ المرجع نفسه، الفرع دال.

²¹ المرجع نفسه، الفرع هاء.

²² المرجع نفسه، الفرع هاء.

12- وتهدف المعلومات والتحليل التي تقدمها اللجنة إلى إرشاد عملية صنع القرار التي تضطلع بها الدول الأطراف وهي غير ملزمة بأي شكل من الأشكال لها أو لجمعية الدول الأطراف.

المرفق الثاني:

تقييم المرشحين

- 1- تقدم اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة الجنائية الدولية بهذا إلى مكتب جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي تقييمها للمرشحين البالغ عددهم أربعة عشر مرشحا للانتخابات التي ستجرى خلال الدورة الثانية والعشرين للجمعية.
- 2- ويستند تقييم اللجنة إلى متطلبات الفقرات 3 (أ) و (ب) و (ج) من المادة 36 من نظام روما الأساسي. وتقدم اللجنة المعلومات والتحليل التالية عن مدى ملاءمة المرشحين وفقا للاختصاصات التي حددها الجمعية.
- 3- وللتوصل إلى استنتاجاتها، نظرت اللجنة في المواد المكتوبة التي قدمها المرشحون في شكل بيانات المؤهلات والسير الذاتية،²³ فضلا عن المعلومات التي قدمها المرشحون عبر الاستبيان المشترك والإعلان الموحد، وأجرت مقابلات مع المرشحين الـ 14. كما نظرت اللجنة في نتائج اختبارات اللغة الإنكليزية أو الفرنسية المكتوبة، حسب الاقتضاء، والتي أداها بعض المرشحين طواعية.
- 4- وشكرت اللجنة المرشحين على إتاحة أنفسهم للمقابلات في التواريخ والأوقات المطلوبة. وتؤكد اللجنة مرة أخرى، نتيجة لتجربتها حتى الآن، على أهمية إجراء المقابلات وجها لوجه مع المرشحين من أجل الاضطلاع بولايتها على نحو فعال. وأشارت اللجنة إلى أن الجمعية العامة كانت قد قررت أن "الدول المرشحة يجب أن تضمن، قدر الإمكان، إتاحة المرشحين لإجراء مقابلات معهم أمام اللجنة الاستشارية المعنية بترشيح القضاة".²⁴ وفي هذا الصدد، دعت اللجنة الدول المرشحة إلى ضمان الحصول على التأشيرة المناسبة في الوقت المناسب لتمكين المرشحين من المشاركة في المقابلات.
- 5- وقد تم التوصل إلى جميع استنتاجات وقرارات اللجنة بتوافق الآراء.

ألف - ملاحظات عامة

- 6- ولاحظت اللجنة أن الترشيحات قُدمت في القائمة ألف أو القائمة باء على النحو الموصوف في الفقرة 3 من المادة 36 من نظام روما الأساسي، والتي تتطلب "الكفاءة الثابتة في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية، والخبرة اللازمة ذات الصلة، سواء كقاض أو مدع عام أو محامٍ أو في صفة أخرى ماثلة، في الإجراءات الجنائية" أو "كفاءة ثابتة في المجالات ذات الصلة من القانون الدولي مثل القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، والخبرة الواسعة في القدرة القانونية المهنية التي تتمتع بها المحكمة في مجال العمل القضائي".
- 7- وأشارت اللجنة أيضا إلى أن الفقرة 3 (ج) من المادة 36 تشترط أن يكون "كل مرشح للانتخاب للمحكمة على معرفة ممتازة وطلاقة في لغة واحدة على الأقل من لغات العمل في المحكمة".

²³ الوثيقة ICC-ASP/22/2/Add.1.

²⁴ القرار ICC-ASP/3/Res.6 بصيغته المعدلة بالقرار ICC-ASP/21/Res، المرفق الثاني، الفرع جيم.

8- وأحاطت اللجنة علماً بالفقرة 1 من المادة 35 من نظام روما الأساسي، التي تنص على أنه "يُنتخب جميع القضاة كأعضاء متفرغين في المحكمة ويكونون جاهزين للعمل على هذا الأساس منذ بدء فترة خدمتهم". ولاحظت اللجنة أن كل مرشح قد أكمل الاستبيان، الذي أشار فيه إلى أنه مستعد ومتاح للخدمة في بداية فترة الخدمة وطولها، إذا تم انتخابه وإذا تم استدعاؤه للعمل في المحكمة بدوام كامل.

9- وشددت اللجنة على أهمية أن يتمتع القضاة المنتخبون للمحكمة بصحة جيدة وأن يكونوا على استعداد لقضاء المدة بأكملها، وألا تكون هناك واجبات خارجية يمكن أن تؤخر توليهم مناصبهم أو تتعارض مع أدائهم لواجباتهم كقضاة على النحو المنصوص عليه في الفقرة 3 من المادة 40 من نظام روما الأساسي. ولاحظت اللجنة أن جميع المرشحين قد ذكروا في استبياناتهم أنهم يتمتعون بصحة جيدة ومستعدون للعمل تحت الظروف الضاغطة، بالنظر إلى عبء عمل المحكمة الثقيل.

10- ولاحظت اللجنة أن المواد المكتوبة المقدمة والبيانات المقدمة أكدت أن المرشحين يتمتعون بالأخلاق الرفيعة والحياد والنزاهة، وأنهم يمتلكون المؤهلات المطلوبة في دولهم للتعين في أعلى المناصب القضائية.

11- ومع مراعاة المعايير المنصوص عليها في المادة 36 من نظام روما الأساسي واختصاصات اللجنة، وافقت اللجنة على الصياغة التالية فيما يتعلق بمدى ملاءمة المرشحين:

(أ) مؤهل تأهيلاً عالياً: يتمتع المرشح بكفاءة رائعة في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية

أو في المجالات ذات الصلة من القانون الدولي مثل القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان؛ ولديه خبرة ومعرفة بنظام روما الأساسي والاجتهاد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية على نحو رائع؛ ويجيد لغة واحدة على الأقل من لغات العمل بالمحكمة؛ وتكون واجباته السابقة والحالية ذات قيمة لا يمكن إنكارها بالنسبة لأقرانه وزملائه. ومن المرجح استيفاء جميع الشروط لدى المرشح لتقديم مساهمة مهمة وفورية في العمل القضائي للمحكمة.

(ب) مؤهل جيداً: يتمتع المرشح بكفاءة متقدمة في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية أو

في المجالات ذات الصلة من القانون الدولي مثل القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان؛ ولديه خبرة ومعرفة مناسبة بنظام روما الأساسي والاجتهاد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية؛ ويتقن بشكل كامل أو مؤكد لغة واحدة على الأقل من لغات العمل بالمحكمة؛ وتكون واجباته السابقة والحالية ذات أهمية كبيرة بالنسبة لأقرانه وزملائه. ويمكن للمرشح، في جميع الاحتمالات، أن يساهم على الفور في العمل القضائي للمحكمة.

(ت) مؤهل رسمياً: لدى المرشح كفاءة ثابتة في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية أو في

المجالات ذات الصلة من القانون الدولي مثل القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان؛ ويجيد لغة واحدة على الأقل من لغات العمل بالمحكمة؛ ومع ذلك، فإن الأهمية المحدودة لواجباته السابقة أو الحالية بالنسبة لعمل المحكمة، و/أو معرفته الجزئية

بنظام روما الأساسي والاجتهاد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية، يمكن أن تمنح المرشح من تقديم مساهمة ملحوظة أو فورية في العمل القضائي للمحكمة. (ث) غير مؤهل: لا يستوفي المرشح المتطلبات الرسمية المنصوص عليها في المادة 36 من نظام روما الأساسي.

باء- المرشحون المدرجون في القائمة ألف

إردنييلسون دامدن DAMDIN ,Erdenebalsuren (منغوليا)

- 1- لاحظت اللجنة أن المرشح يتمتع بخبرة تزيد عن 30 عاما في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية على الصعيد الوطني، بما في ذلك عمله قاضيا في المحكمة العليا لمنغوليا منذ عام 2012. وقبل تعيينه في المحكمة العليا، عمل المرشح بصفة محامي دفاع جنائي وكمدعي عام. ومن خلال دوره كرئيس للمدعين العامين ورئيس إدارة الشؤون الخارجية والتعاون في مكتب المدعي العام في منغوليا، عمل بصفة جهة الاتصال لدى المدعي العام خلال المفاوضات التي أدت إلى اعتماد نظام روما الأساسي. ولاحظت اللجنة أن المرشح كان منخرطا أيضا في أنشطة الإصلاح القانوني الهادفة إلى تحسين إدارة نظام العدالة الجنائية، وقد درّس دورات في المرحلة الجامعية والدراسات العليا في مواضيع ذات صلة بصفته محاضرا مساعدا في جامعة منغوليا الوطنية.
- 2- واعتبرت اللجنة أن المرشح لديه كفاءة ثابتة في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية من خلال خبرته المحلية الواسعة كقاضي ومدعي عام ومحامي دفاع جنائي.
- 3- ولاحظت اللجنة أن المرشح أظهر معرفة محدودة بنظام روما الأساسي، والمبادئ الأساسية المنصوص عليها فيه، والاجتهاد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية. وفي هذا الصدد، لاحظت اللجنة أن ثمة بعض التناقض بين جودة الردود التي قدمها المرشح في استبيانته الكتابي، والردود المقدمة خلال المقابلة.
- 4- ورأت اللجنة أن مؤهلات المرشح، على النحو المشار إليه في المادة المكتوبة المقدمة، تفي بالمتطلبات الرسمية بموجب الفقرة 3 (ب) '1' من المادة 36 من نظام روما الأساسي.
- 5- ورأت اللجنة أن إجادة المرشح للغة الإنكليزية شفهيًا تُعد كافية.
- 6- ورأت اللجنة أن معرفة المرشح الجزئية بنظام روما الأساسي والاجتهاد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية يمكن، مع ذلك، أن يمنح المرشح من تقديم مساهمة ملحوظة أو فورية في العمل القضائي للمحكمة.
- 7- واستنادا إلى خبرته المهنية والمواد المكتوبة المقدمة وأدائه خلال المقابلة، خلصت اللجنة إلى أن المرشح مؤهل رسميا للتعيين قاضيا في المحكمة الجنائية الدولية.

أدليدي دمبيلي DEMBÉLÉ, Adélaïde (بوركينا فاسو)

- 1- أحاطت اللجنة علما بأن المرشحة لديها خبرة في العمل كقاضية، حيث شغلت منذ عام 2017 منصب قاضية التحقيق الدولي في المحكمة الجنائية الخاصة لجمهورية أفريقيا الوسطى، وكقاضية

- تحقيق/قاضية في المحكمة الابتدائية في واغادوغو في الفترة من عام 1996 إلى عام 2004. وعملت أيضاً مستشارة للادعاء ورئيسة فريق وحدة دعم الادعاء في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورئيسة إدارة الشؤون القانونية والمؤسسية بوحدة معالجة المعلومات المالية الوطنية في وزارة المالية، ورئيسة دائرة التشريع والتوثيق في وزارة العدل.
- 2- ورأت اللجنة أن المرشحة لديها خبرة ثابتة وكفاءة مهنية في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية على الصعيدين الوطني والدولي.
- 3- ورأت اللجنة أن الاستبيان الذي قدمته المرشحة أظهر فهماً محدوداً للمحكمة واجتهادها القضائي. ومع ذلك، لاحظت اللجنة أنه خلال المقابلة التي أجريت معها أظهرت المرشحة بعض المعرفة بنظام روما الأساسي، والمبادئ الأساسية المنصوص عليها فيه، والاجتهاد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية.
- 4- لاحظت اللجنة أن مؤهلات المرشحة، على النحو المشار إليه في المادة المكتوبة المقدمة، تفي بالمتطلبات الرسمية بموجب الفقرة 3 (ب) '1' من المادة 36 من نظام روما الأساسي.
- 5- لاحظت اللجنة طلاقة المرشحة في اللغة الفرنسية.
- 6- ورأت اللجنة أن معرفة المرشحة الجزئية بنظام روما الأساسي والاجتهاد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية يمكن، مع ذلك، أن تمنح المرشحة من تقديم مساهمة ملحوظة أو فورية في العمل القضائي للمحكمة.
- 7- واستناداً إلى خبرتها المهنية والمواد المكتوبة المقدمة وأدائها خلال المقابلة، خلصت اللجنة إلى أن المرشحة مؤهلة رسمياً للتعين قاضية في المحكمة الجنائية الدولية.

نيكولا غويلو GUILLOU, Nicolas (فرنسا)

- 1- حاطت اللجنة علماً بأن المرشح شغل منصب قاضي الإجراءات التمهيدية في الدوائر المتخصصة في كوسوفو منذ عام 2019. ولاحظت اللجنة أيضاً أنه في الفترة من عام 2015 حتى عام 2019 كان رئيس ديوان رئيس المحكمة الخاصة بلبنان، وأنه عمل مستشاراً في المسائل الجنائية ثم مستشاراً دبلوماسياً لوزارة العدل ووزارة الخارجية في فرنسا، وكذلك بصفة قاضي اتصال في سفارة فرنسا لدى الولايات المتحدة.
- 2- ولاحظت اللجنة أن المرشح يتمتع بخبرة وكفاءة رائعتين في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية وفي مجالات القانون الدولي ذات الصلة، مثل القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء. ولاحظت اللجنة أن المرشح لديه أيضاً خبرة محلية بصفة قاضي تحقيق وبصفة قاضي. وأحاطت اللجنة علماً أيضاً بأنه كان المنسق العلمي لمشروع "Ethica" المتعلق بأخلاقيات القضاة الجنائيين الدوليين، الذي نظمته أكاديمية نورمبرغ ومعهد سيراكوزا الدولي للعدالة الجنائية وحقوق الإنسان والمدرسة الوطنية الفرنسية للقضاة.
- 3- ولاحظت اللجنة أن المرشح أظهر، في المقابلة التي أجريت معه، معرفة ممتازة ومتعمقة بنظام روما الأساسي، والمبادئ الأساسية المنصوص عليها فيه، والاجتهاد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية،

- فضلا عن فهمه الجيد للصورة الأوسع نطاقا للعدالة الدولية. وأحاطت اللجنة علما بأن المرشح كان عضوا في مجموعة المحكمة في فريق الخبراء المستقلين الذي صاغ تقريراً كجزء من عملية استعراض المحكمة، وأنه كان على دراية بالخطط الإستراتيجية للمحكمة.
- 4- ولاحظت اللجنة أن مؤهلاته، على النحو المشار إليه في المادة المكتوبة المقدمة، تفي بالمتطلبات الرسمية بموجب الفقرة 3 (ب) '1' من المادة 36 من نظام روما الأساسي.
- 5- لاحظت اللجنة طلاقة المرشح في اللغتين الفرنسية والإنكليزية. وشددت اللجنة على القيمة التي تتسم بها طلاقة المرشح في لغتي العمل في المحكمة على السواء.
- 6- ورأت اللجنة أن واجبات المرشح السابقة والحالية ستكون ذات قيمة لا يمكن إنكارها بالنسبة لأقرانه وزملائه، ولاحظت أنه من المرجح استيفاء المرشح جميع الشروط لتقديم مساهمة مهمة وفورية في عمل المحكمة القضائي.
- 7- واستنادا إلى خبرته المهنية والمواد المكتوبة المقدمة وأدائه خلال المقابلة، خلصت اللجنة إلى أن المرشح مؤهل تأهيلا عاليا للتعين قاضيا في المحكمة الجنائية الدولية.

بيتي هوهرلر HOHLER, Beti (سلوفينيا)

- 1- لاحظت اللجنة أن المرشحة لديها أكثر من 15 عاما من الخبرة في الإجراءات الوطنية والدولية كمحامية ومدعية عامة ومستشارة قضائية. وهي تعمل منذ عام 2015 كمحامية معنية بالمحاكمات في مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية. وقبل ذلك، عملت كموظفة قانونية في بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو، ومعاونة أولى في شركة محاماة خاصة، ومتدربة قضائية/مسؤولة قانونية في محكمة الاستئناف في سلوفينيا. وكانت المرشحة قد تدرت أيضاً في مكتب المحامي العام للدفاع في المحكمة الجنائية الدولية. ولاحظت اللجنة منشورات المرشحة وأنشطتها المهنية الأخرى في مجال القانون الجنائي الدولي.
- 2- ورأت اللجنة أن المرشحة تتمتع بكفاءة وخبرة متقدمتين في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية، بما في ذلك من خلال عملها في مكتب المدعي العام بالمحكمة.
- 3- لاحظت اللجنة أن المرشحة أظهرت معرفة متعمقة بنظام روما الأساسي، والمبادئ الأساسية المنصوص عليها فيه، والاجتهاد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية.
- 4- ورأت اللجنة أن مؤهلات المرشحة، على النحو المشار إليه في المادة المكتوبة المقدمة، تفي بالمتطلبات الرسمية بموجب الفقرة 3 (ب) '1' من المادة 36 من نظام روما الأساسي.
- 5- ولاحظت اللجنة طلاقة المرشحة في اللغة الإنكليزية، وهو ما تأكد أيضا من خلال اجتيازها بنجاح اختبار اللغة الطوعي الذي يديره قسم الخدمات اللغوية بقلم المحكمة.
- 6- ورأت اللجنة أن انخراط المرشحة في أعمال مكتب المدعي العام يمكن أن تؤدي إلى مسائل عملية إذا انتُخبت قاضية في المحكمة، خاصة فيما يتعلق بالصعوبات التي قد يثيرها ذلك أمام هيئة الرئاسة في تكوين الدوائر. ورأت اللجنة أن هذا يمكن أن يؤثر على قدرة المرشحة على تقديم مساهمة ملحوظة في العمل القضائي للمحكمة، ربما لبعض الوقت في المستقبل.

7- واستناداً إلى خبرتها المهنية والمواد المكتوبة المقدمة وأدائها خلال المقابلة، خلصت اللجنة إلى أن المرشحة مؤهلة جيداً للتعين قاضية في المحكمة الجنائية الدولية. ومع ذلك، لاحظت اللجنة التحديات العملية فيما يتعلق بمشاركتها السابقة في القضايا والحالات المعروضة على المحكمة.

أوتي هوهوف HOHOFF, Ute (ألمانيا)

1- أحاطت اللجنة علماً بأن المرشحة كانت قاضية على المستوى الوطني منذ عام 2000، وعملت في المحاكم الإقليمية العليا والمحاكم الإقليمية في ألمانيا، وهي حالياً قاضية في محكمة العدل الاتحادية. لقد تم تكليفها لدى الشعبة الجنائية الثالثة بمسؤولية إضافية عن الاستئناف في الإجراءات بموجب القانون الجنائي فيما يتعلق بحماية الدولة والإجراءات وفقاً للقانون الألماني للجرائم ضد القانون الدولي. وشملت مجالات التركيز الأخرى الخبرة داخل شعبة حماية الدولة (وهي هيئة لتقصي الحقائق) في محكمة دوسلدورف الإقليمية العليا، حيث تتعلق الإجراءات بالعضوية في المنظمات الإرهابية الأجنبية أو دعمها.

2- وجدت اللجنة أن المرشحة لديها كفاءة متقدمة في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية نتيجة لخبرتها القضائية الواسعة في القانون الجنائي على مستوى رفيع في المحاكم الألمانية. ولاحظت اللجنة أن مجالات خبرتها تشمل المسؤولية عن الطعون في النقاط القانونية في الإجراءات التي تتناول جرائم مثل الاتجار بالبشر، والإكراه على البغاء، والقتل، والقتل الخطأ، والجرائم ضد الممتلكات، والجرائم الجنسية، ولا سيما ضد النساء والأطفال. ومع ذلك، لاحظت اللجنة أن المرشحة ليس لديها خبرة دولية.

3- ولاحظت اللجنة أن المرشحة أظهرت معرفة كافية بنظام روما الأساسي والمبادئ الأساسية المنصوص عليها فيه، والاجتهاد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية. ولديها فهم معقول للمبادئ القانونية الرئيسية واستشهدت ببعض عناصر نظام روما الأساسي والاجتهاد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية. ومع ذلك، لاحظت اللجنة أن المرشحة أظهرت معرفة محدودة فيما يتعلق بتنظيم المحكمة ولم تكن على دراية بالإجراءات المختلطة في المحكمة أو بممارسات القانون الجنائي الدولي.

4- ولاحظت اللجنة أن مؤهلات المرشحة، على النحو المشار إليه في المادة المكتوبة المقدمة، تفي بالمتطلبات الرسمية بموجب الفقرة 3 (ب) '1' من المادة 36 من نظام روما الأساسي.

5- ولاحظت اللجنة طلاقة المرشحة في اللغة الإنكليزية.

6- ورأت اللجنة أن واجبات المرشحة السابقة والحالية ستكون ذات قيمة لأقرانها وزملائها، وأنه في ضوء خبرة المرشحة ومؤهلاتها يمكنها أن تقدم مساهمة قيمة بصفقتها قاضية في المحكمة.

7- واستناداً إلى خبرتها المهنية والمواد المكتوبة المقدمة وأدائها خلال المقابلة، خلصت اللجنة إلى أن المرشحة مؤهلة جيداً للتعين قاضية في المحكمة الجنائية الدولية.

وانجيرو كارانجا KARANJA, Wanjiru (كينيا)

- 1- أحاطت اللجنة علماً بأن المرشحة كانت قاضية في محكمة الاستئناف في كينيا منذ عام 2011 ولديها ما مجموعه 38 عاماً من الخبرة في النظام القضائي، حيث عملت قاضية خاصة بمنطقة، وقاضية مقيمة، وكبيرة قضاة مقيمين، وكبيرة قضاة رئيسيين، ورئيسة قضاة ثم قاضية في المحكمة العليا. وفي هذه المناصب، عالجت مسائل جنائية خطيرة، وقامت بتوجيه صغار القضاة والقضاة، وحكمت في عدد من المسائل الجنائية والمدنية الأخرى، وانخرطت مع أصحاب المصلحة المعنيين في مجال إقامة العدل. وهي حالياً رئيسة محكمة الاستئناف في نيري.
- 2- اعتبرت اللجنة أن المرشحة لديها كفاءة ثابتة في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية من خلال خبرتها الثرية كقاضية على المستوى الوطني فضلاً عن خبرتها في مجال حقوق الضحايا. وتضمنت بعض مجالات التركيز الرئيسية لديها رئاسة محكمة مكافحة الفساد، وقضايا خطيرة متصلة بالانتحار بالمخدرات، وعضوية لجنة الأخلاقيات ومكافحة الفساد للتحقيق في الفساد في القضاء الكيني، وجميع الجرائم الواردة في قانون العقوبات.
- 3- ولاحظت اللجنة أن المرشحة ليست لديها خبرة دولية ووجدت أنها أظهرت معرفة جزئية بنظام روما الأساسي، والاجتهاد القضائي للمحكمة، والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي.
- 4- ووجدت اللجنة أن مؤهلات المرشحة، على النحو المشار إليه في المادة المكتوبة المقدمة، تفي بالمتطلبات الرسمية بموجب الفقرة (3) (ب) '1' من المادة 36 من نظام روما الأساسي.
- 5- ولاحظت اللجنة طلاقة المرشحة في اللغة الإنكليزية، وهو ما تؤكد من خلال اجتيازها بنجاح اختبار اللغة الطوعي الذي يديره قسم الخدمات اللغوية بقلم المحكمة.
- 6- ورأت اللجنة أن معرفة المرشحة بالقانون الجنائي المحلي وتجربتها بصفة كبيرة قضاة في محكمة الاستئناف يمكن أن تكون مفيدة للمحكمة الجنائية الدولية.
- 7- واستناداً إلى خبرتها المهنية والمواد المكتوبة المقدمة وأدائها خلال المقابلة، خلصت اللجنة إلى أن المرشحة مؤهلة رسمياً للتعين قاضية في المحكمة الجنائية الدولية.

مرجانا لازاروفا-تراجكوفسكا LAZAROVA-TRAJKOVSKA,

Mirjana (جمهورية مقدونيا الشمالية)

- 1- أحاطت اللجنة علماً بأن المرشحة تشغل حالياً منصب قاضية بالمحكمة العليا لجمهورية مقدونيا الشمالية في القسم الجنائي، حيث تتعامل مع قضايا القانون الجنائي، بما في ذلك الفساد والجرائم الإرهابية والجرائم المنظمة والجرائم الجنسية الخطيرة. وعملت سابقاً كقاضية ورئيسة القسم الأول في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، حيث ركزت على القضايا الجنائية والمدنية مع انتهاكات حقوق الإنسان ذات الطابع الإجرائي والموضوعي. وقبل هذا التعيين، شغلت سابقاً مناصب رئيسة قسم حقوق الإنسان بوزارة الخارجية، ومساعدة الوزير للشؤون الإدارية في وزارة الداخلية. وبين عامي

- 2001 و 2003، كانت عضوًا في اللجنة التوجيهية لحقوق الإنسان في مجلس أوروبا وشاركت في لجنة صياغة البروتوكول 14 للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.
- 2- ولاحظت اللجنة أن المرشحة لديها خبرة واسعة في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية على الصعيد الوطني، بما في ذلك التنظيم الإداري للمحاكمات الجنائية المعقدة، والخبرة على المستوى الدولي في قانون حقوق الإنسان والقانون الجنائي في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ولاحظت اللجنة أنها عملت قاضية في المحكمة الدستورية لجمهورية مقدونيا الشمالية حيث ركزت، في جملة أمور، على حماية الحريات الأساسية وحقوق الأفراد.
- 3- ووجدت اللجنة أن المرشحة أظهرت فهماً معقولاً لنظام روما الأساسي، والمبادئ الأساسية المنصوص عليها فيه، واختصاص المحكمة. ورأت اللجنة أن المرشحة يمكن أن تصبح أكثر إلماماً بهذه المجالات الرئيسية في وقت قصير.
- 4- ولاحظت اللجنة أن مؤهلاتها، على النحو المشار إليه في المادة المكتوبة المقدمة، تفي بالمتطلبات الرسمية بموجب الفقرة 3 (ب) '1' من المادة 36 من نظام روما الأساسي.
- 5- ولاحظت اللجنة طلاقة المرشحة في اللغة الإنكليزية، ومستواها المتوسط في اللغة الفرنسية. وشددت اللجنة على القيمة التي تتسم بها قدرة المرشحة على فهم لغتي العمل في المحكمة على السواء.
- 6- ورأت اللجنة أن من المرجح استيفاء جميع الشروط لدى المرشحة لتقديم مساهمة مهمة وفورية في عمل المحكمة.
- 7- واستناداً إلى خبرتها المهنية والمواد المكتوبة المقدمة وأدائها خلال المقابلة، خلصت اللجنة إلى أن المرشحة مؤهلة تأهيلاً عالياً للتعين قاضية في المحكمة الجنائية الدولية.

كلارنس نيلسون NELSON, Clarence (ساموا)

- 1- لاحظت اللجنة أن المرشح يتمتع بخبرة قضائية واسعة في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية على الصعيد الوطني، حيث عمل قاضياً في المحكمة العليا في ساموا منذ عام 2006 وقبل ذلك قاضياً في المحكمة المحلية في ساموا. وعمل المرشح أيضاً كمدعي عام ومحامي دفاع جنائي في ساموا وبلدان أخرى في منطقة المحيط الهادئ. وأحاطت اللجنة علماً بتجربة المرشح ذات الصلة على المستوى الدولي، مشيرة إلى أنه عمل كعضو في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل في الفترة من عام 2015 إلى عام 2023، بما في ذلك فترة بصفة نائب الرئيس.
- 2- واعتبرت اللجنة أن المرشح لديه كفاءة ثابتة في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية من خلال خبرته العملية الثرية على المستوى المحلي، بما في ذلك التنظيم الإداري للمحاكمات الجنائية المعقدة. ولاحظت اللجنة أن المرشح قد قدم إجابات جيدة على الأسئلة المتعلقة بالمبادئ العامة للقانون الجنائي والإجراءات الجنائية ودور القاضي وسلوكه. ولاحظت اللجنة أيضاً التركيز المهني للمرشح وعمله خارج نطاق القضاء على حقوق الطفل وحقوق المرأة، فضلاً عن عمله في دعم الضحايا.
- 3- ولاحظت اللجنة أن المرشح أظهر معرفة جزئية بنظام روما الأساسي، والمبادئ الأساسية المنصوص عليها فيه، والاجتهاد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية.

- 4- ورأت اللجنة أن مؤهلات المرشح، على النحو المشار إليه في المادة المكتوبة المقدمة، تفي بالمتطلبات الرسمية بموجب الفقرة 3 (ب) '1' من المادة 36 من نظام روما الأساسي.
- 5- ولاحظت اللجنة طلاقة المرشح في اللغة الإنكليزية.
- 6- ورأت اللجنة أن معرفة المرشح الجزئية بنظام روما الأساسي والاجتهاد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية يمكن أن تمنعه من تقديم مساهمة فورية في العمل القضائي للمحكمة. ومع ذلك، رأت اللجنة أن المرشح لديه القدرة على تقديم مساهمة قيمة بصفته قاضيا في المحكمة.
- 7- واستنادا إلى خبرته المهنية والمواد المكتوبة المقدمة وأدائه خلال المقابلة، خلصت اللجنة إلى أن المرشح مؤهل رسميا للتعين قاضيا في المحكمة الجنائية الدولية.

كيبونغ بايك PAEK, Keebong (جمهورية كوريا)

- 1- أحاطت اللجنة علما بأن المرشح كان محاميا أقدم في شركة محاماة في سيول، حيث ركز عمله، في جملة أمور، على الامتثال المتخصص، وتحقيقات الشركات والدفاع الجنائي، وإنفاذ القانون، والمسائل الرقابية التي تنطوي على جرائم ذوي الياقات البيضاء، والتقاضى عبر الحدود، والتحقيقات المتعددة الجنسيات، وتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة، واسترداد الأصول، وإخطارات الإنترنت الحمراء. وقبل ذلك، عمل مدعيا عاما لمدة 22 عامًا. ولدى المرشح أيضًا بعض الخبرة المهنية على المستوى الدولي، بما في ذلك توليه منصب كبير المدعين العامين والمستشار القضائي في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في بانكوك، تايلاند، في الفترة من عام 2011 إلى عام 2014، والمشاركة في المؤتمرات الحكومية الدولية بشأن المسائل الجنائية مثل اللجنة المخصصة الغرض للتفاوض بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومؤتمرات الأمم المتحدة بشأن الإرهاب، واللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية، ومؤتمر كمبالا الاستعراضي.
- 2- ولاحظت اللجنة أن المرشح يتمتع بكفاءة رائعة في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية من خلال خبرته كمُدعي عام ومحام على المستوى الوطني. وتضمنت واجباته التعامل مع الجرائم المالية الخطيرة، ووضع خطط تحقيق لاستهداف جرائم مثل التهرب الضريبي والاحتيال في التأمين والتلاعب في سوق الأوراق المالية. وفي الفترة من عام 2005 إلى عام 2006، كان نائب مدير إدارة الشؤون الجنائية الثالثة، حيث أشرف على التحقيقات في الجرائم التي يرتكبها القاصرون والجرائم ضد النساء والأطفال. ولاحظت اللجنة أيضًا دراية المرشح الفنية في مجالات القانون الدولي ذات الصلة.
- 3- ولاحظت اللجنة أن المرشح أظهر، خلال المقابلة التي أجريت معه، معرفة متعمقة بنظام روما الأساسي، والمبادئ الأساسية المنصوص عليها فيه، والاجتهاد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية. كما كتب بإسهاب عن جوانب من المحكمة الجنائية الدولية. ووجدت اللجنة أيضًا أنه يعرف جيدًا تنظيم المحكمة.
- 4- رأت اللجنة أن مؤهلات المرشح، على النحو المشار إليه في المادة المكتوبة المقدمة، تفي بالمتطلبات الرسمية بموجب الفقرة 3 (ب) '1' من المادة 36 من نظام روما الأساسي.

- 5- ولاحظت اللجنة طلاقة المرشح في اللغة الإنكليزية، وهو ما تأكد أيضا من خلال اجتيازه بنجاح اختبار اللغة الطوعي الذي يديره قسم الخدمات اللغوية بقلم المحكمة.
- 6- ورأت اللجنة أن واجبات المرشح السابقة والحالية ستكون ذات قيمة لا يمكن إنكارها بالنسبة لأقرانه وزملائه، وأنه من المرجح استيفاء جميع الشروط لدى المرشح لتقديم مساهمة مهمة وفورية في عمل المحكمة القضائي.
- 7- واستنادا إلى خبرته المهنية والمواد المكتوبة المقدمة وأدائه خلال المقابلة، خلصت اللجنة إلى أن المرشح مؤهل تأهيلا عاليا للتعين قاضيا في المحكمة الجنائية الدولية.

أندريس بارماس PARMAS, Andres (إستونيا)

- 1- أحاطت اللجنة علما بأن المرشح لديه أكثر من 20 عاما من الخبرة بصفة مدعي عام وقاضي ومستشار قضائي في ولايات اختصاص قضائية وطنية ودولية. ومنذ عام 2021، فهو يشغل منصب المدعي العام لإستونيا. وقبل ذلك، عمل بصفة قاضي في الدائرة الجنائية لمحكمة دائرة تالين في الفترة من عام 2014 إلى عام 2021، وبصفة قاضي (وفق جدول) في الدوائر القضائية المتخصصة في كوسوفو في الفترة من عام 2017 إلى عام 2020. وكان المرشح قد عمل في بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو (EULEX) كمسؤول قانوني في محكمة الاستئناف/المحكمة العليا في كوسوفو في الفترة من عام 2013 إلى عام 2014. وكان قد عمل أيضًا بصفة مسؤول قانوني وبصفة محامي في محكمة الاستئناف/المحكمة العليا في إستونيا في الفترة من عام 1999 إلى عام 2013. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت اللجنة أنه عمل محاضرًا في القانون الجنائي في كلية الحقوق بجامعة تارتو منذ عام 2003، وقد نشر منشورات حول مواضيع تتعلق بالقانون الجنائي الدولي.
- 2- ووجدت اللجنة أن المرشح يتمتع بكفاءة رائعة في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية، وفي مجالات القانون الدولي ذات الصلة. وهو ضليع للغاية وواسع الاطلاع في مجال القانون الجنائي الدولي والممارسات الجنائية الدولية، ولديه اهتمام خاص بحقوق الضحايا والطعون التي تواجهها المحكمة. والمرشح أيضًا عضو في مجلس إدارة الصندوق الاستئماني لضحايا المحكمة الجنائية الدولية، إذ جرى انتخابه على هذا النحو من قبل جمعية الدول الأطراف في عام 2021.
- 3- لاحظت اللجنة أن المرشح أظهر معرفة متعمقة بنظام روما الأساسي، والمبادئ الأساسية المنصوص عليها فيه، والاجتهاد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية.
- 4- ورأت اللجنة أن مؤهلات المرشح، على النحو المشار إليه في المادة المكتوبة المقدمة، تفي بالمتطلبات الرسمية بموجب الفقرة 3 (ب) '1' من المادة 36 من نظام روما الأساسي.
- 5- ولاحظت اللجنة طلاقة المرشح في اللغة الإنكليزية، وهو ما تأكد أيضا من خلال اجتيازه بنجاح اختبار اللغة الطوعي الذي يديره قسم الخدمات اللغوية بقلم المحكمة.
- 6- وتعتقد اللجنة أنه من المرجح استيفاء جميع الشروط لدى المرشح لتقديم مساهمة مهمة وفورية في عمل المحكمة.

7- واستنادا إلى خبرته المهنية والمواد المكتوبة المقدمة وأدائه خلال المقابلة، خلصت اللجنة إلى أن المرشح مؤهل تأهيلا عاليا للتعيين قاضيا في المحكمة الجنائية الدولية.

RAJAONA, Andriamanankadrianana أندريامانانكادريانا راجاونا

(مدعشقر)

1- أحاطت اللجنة علما بأن المرشح كان قد شغل منصب الرئيس الأول للمحكمة العليا، وترأس الغرفة الجنائية في جميع غرف محكمة النقض، ورئيس محكمة العدل العليا المكلفة بمقاضاة كبار المسؤولين في الدول (الفترة من عام 2018 إلى عام 2022). كما شغل المرشح منصب رئيس غرفة في محكمة النقض، وترأس الغرفة الجزائية بمحكمة النقض. وشغل أيضا منصب الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف في فيانارانتسوا، ورئيس المحكمة الابتدائية في أمباتوندرازاكا، وبصفة قاضي وبصفة قاضي التحقيق في المحاكم الابتدائية في أنتسيرايا وأمبوزيترا، من بين مناصب أخرى. كما عمل في مناصب أخرى مثل مستشار محكمة النقض ومستشار المحكمة العليا.

2- ووجدت اللجنة أن المرشح يتمتع بسيرة مهنية وطنية رائعة وخبرة قضائية واسعة وكفاءة مهنية في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية على الصعيد الوطني. كما أحاطت اللجنة علما بأن المرشح كان قد شغل منصب المدير المعني بتعزيز النزاهة في وزارة العدل، حيث قام بإعداد تقارير تحقيق إداري بالإضافة إلى إعداد مقترحات للإحالة إلى مجلس تأديب القضاة. ولاحظت اللجنة أن المرشح ليس لديه خبرة دولية.

3- ولاحظت اللجنة أن المرشح أظهر، في المقابلة التي أجريت معه، معرفة جزئية بنظام روما الأساسي، والمبادئ الأساسية المنصوص عليها فيه، والاجتهاد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية. ورأت اللجنة أن الاستبيان الذي قدمه المرشح أظهر مستوى محدودًا من المعرفة الموضوعية به.

4- ولاحظت اللجنة أن مؤهلات المرشح، على النحو المشار إليه في المادة المكتوبة المقدمة، تفي بالمتطلبات الرسمية بموجب الفقرة 3 (ب) '1' من المادة 36 من نظام روما الأساسي.

5- ولاحظت اللجنة طلاقة المرشح في اللغة الفرنسية.

6- ورأت اللجنة أن معرفة المرشح المحدودة بنظام روما الأساسي والاجتهاد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية يمكن، مع ذلك، أن تمنع المرشح من تقديم مساهمة ملحوظة أو فورية في عمل المحكمة القضائي.

7- واستنادا إلى خبرته المهنية والمواد المكتوبة المقدمة وأدائه أثناء المقابلة، خلصت اللجنة إلى أن المرشح مؤهل رسميا للتعيين قاضيا في المحكمة الجنائية الدولية.

ZEMAN, Pavel بافل زيمان (جمهورية التشيك)

1- أحاطت اللجنة علما بأن المرشح يتمتع بخبرة واسعة كمدعي عام على المستوى الوطني، حيث عمل مدعيا عامًا محليًا ومدعيا عامًا إقليميًا وكذلك مدعيا عامًا فكان رئيسًا لدائرة الادعاء العام. وقد شغل منصب المدعي العام في الإدارة الدولية، فكان المدعي العام في الفترة من عام 2011 إلى عام

2021، وهو يشغل حاليًا منصب المدعي العام في الإدارة التحليلية والتشريعية في مكتب المدعي العام. وكان عضوًا وطنيًا لجمهورية التشيك في Eurojust (وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية) ويعمل، بالإضافة إلى ذلك، بصفة خبير في قانون العقوبات في جامعة مصاريك، برنو.

2- ورأت اللجنة أن المرشح لديه خبرة ثابتة وكفاءة مهنية في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية على الصعيد الوطني من خلال خبرته كمدعي عام. ولاحظت اللجنة أن المرشح كان يتمتع بمستوى معين من الظهور الدولي من خلال خبرته في Eurojust. ولاحظت اللجنة أيضا خبرته الخاصة في التعامل مع الأدلة الرقمية.

3- ووجدت اللجنة أن المرشح أظهر معرفة جزئية بالمحكمة الجنائية الدولية. وبينما أجاب المرشح بشكل جيد على بعض الأسئلة المتعلقة بالمحكمة، فقد أظهر درجة معينة من عدم التيقن بشأن أسئلة أخرى، أي فيما يتعلق ببعض المبادئ والتعاريف الأساسية المنصوص عليها في نظام روما الأساسي، وكذلك الاجتهاد القضائي للمحكمة. ورأت اللجنة أن الاستبيان الذي قدمه المرشح أظهر درجة محدودة من المعرفة الموضوعية.

4- ولاحظت اللجنة أن مؤهلات المرشح، على النحو المشار إليه في المادة المكتوبة المقدمة، تفي بالمتطلبات الرسمية بموجب الفقرة 3 (ب) '1' من المادة 36 من نظام روما الأساسي.

5- ولاحظت اللجنة طلاقة المرشح في اللغة الإنكليزية ومعرفته الكافية بالفرنسية. وشددت اللجنة على القيمة التي تتسم بها قدرة المرشح على التعبير عن نفسه بلغتي العمل في المحكمة على السواء.

6- ورأت اللجنة أن معرفة المرشح الجزئية بنظام روما الأساسي والاجتهاد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية يمكن، مع ذلك، أن تمنح المرشح من تقديم مساهمة ملحوظة أو فورية في العمل القضائي للمحكمة.

7- واستنادا إلى خبرته المهنية والمواد المكتوبة المقدمة وأدائه خلال المقابلة، خلصت اللجنة إلى أن المرشح مؤهل رسميا للتعين قاضيا في المحكمة الجنائية الدولية.

جيم- المرشحون المدرجون في القائمة باء

هيكل بن محفوظ BEN-MAHFOUDH, Haykel (تونس)

1- أحاطت اللجنة علما بأن المرشح لديه خبرة أكاديمية واسعة في القانون الدولي العام (27 عاما) كمحاضر أول وأستاذ مساعد (جامعة المنار، تونس)، وأستاذ مشارك (جامعة القيروان)، وأستاذ (جامعة قرطاج). ومنذ كانون الثاني/يناير 2022، يتبوأ منصب مدير بعثة تونس للتعليم العالي في أمريكا الشمالية. كما عمل مستشارًا دوليًا لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، وخبيرًا دوليًا للعمليات الدستورية وإصلاح قطاع الأمن، المنظمة الدولية لتقارير الديمقراطية (Democracy Reporting International) في ليبيا، وكمستشار أول، ورئيس بالإنابة لبعثة مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة.

- 2- ورأت اللجنة أن المرشح أظهر كفاءة رائعة في مجالات القانون الدولي ذات الصلة مثل القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، فضلاً عن خبرة كبيرة في العمل في بيئة دولية. ولاحظت اللجنة أيضاً منشورات المرشح في مجالات القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني. وأحاطت اللجنة علماً بأن المرشح كان محامياً مسجلاً في نقابة المحامين ومحكمة الاستئناف بتونس، وشريك محام/مستشار في شركة محفوز وشركاه للمحاماة. ولاحظت اللجنة كذلك أن المرشح كان محامياً دفاع يوفّر خبرة مجانية في الدفاع عن النساء والأطفال ضحايا العنف المنزلي و/أو الجنسي.
- 3- ولاحظت اللجنة أن المرشح أظهر، في المقابلة التي أجريت معه، معرفة متعمقة بنظام روما الأساسي، والمبادئ الأساسية المنصوص عليها فيه، والاجتهاد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية. كما رأت اللجنة أن الاستبيان الذي قدمه المرشح أظهر معرفة كبيرة بالقانون الجنائي الدولي.
- 4- ولاحظت اللجنة أن مؤهلاته، على النحو المشار إليه في المادة المكتوبة المقدمة، تفي بالمتطلبات الرسمية بموجب الفقرة 3 (ب) '2' من المادة 36 من نظام روما الأساسي.
- 5- ولاحظت اللجنة طلاقة المرشح في اللغة الفرنسية، وهو ما تأكد أيضاً من خلال اجتيازه بنجاح اختبار اللغة الطوعي الذي يديره قسم الخدمات اللغوية بقلم المحكمة، وكذلك طلاقته في اللغة الإنكليزية. وشددت اللجنة على القيمة التي تتسم بها قدرة المرشح على العمل بلغتي العمل في المحكمة على السواء، وكذلك معرفته باللغة العربية، لغته الأم، وهي إحدى اللغات الرسمية للمحكمة.
- 6- ورأت اللجنة أن واجبات المرشح السابقة والحالية ستكون ذات قيمة لا يمكن إنكارها بالنسبة لأقرانه وزملائه وأنه من المرجح استيفاء جميع الشروط لدى المرشح لتقديم مساهمة مهمة وفورية في العمل القضائي للمحكمة.
- 7- واستناداً إلى خبرته المهنية والمواد المكتوبة المقدمة وأدائه خلال المقابلة، خلصت اللجنة إلى أن المرشح مؤهل تأهيلاً عالياً للتعين قاضياً في المحكمة الجنائية الدولية.

يوليا أنتوانيلا موتوك MOTOC, Iulia Antoanella (رومانيا)

- 1- لاحظت اللجنة أن المرشحة لديها خبرة واسعة على الصعيدين الوطني والدولي على السواء، بما في ذلك 20 عاماً من الخبرة القضائية، كان آخرها بصفة قاضية في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وقد عملت المرشحة أيضاً قاضية في المحكمة الدستورية في رومانيا، وعملت كذلك قاضية للمحاكمات ومدعية عامة متدربة. كما لاحظت اللجنة الخبرة الأكاديمية والبحثية الواسعة التي تمتلكها المرشحة. فهي أستاذة في القانون بجامعة بوخارست، وشغلت سابقاً مناصب القارئ، والمحاضر، ونائب العميد المسؤول عن البحوث، والسكرتير العلمي، ومساعد التدريس.
- 2- واعتبرت اللجنة أن المرشحة تتمتع بكفاءة متقدمة في مجالات القانون الدولي ذات الصلة، مثل قانون حقوق الإنسان، وخبرة واسعة في سياقات متنوعة ذات صلة بعمل المحكمة. ولاحظت اللجنة أن المرشحة لديها خبرة واسعة في مجال حقوق الإنسان، حيث عملت، في جملة أمور، كعضو في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبصفة المقرر الخاص للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

- 3- ولاحظت اللجنة أن المرشحة لديها معرفة مناسبة بنظام روما الأساسي، والمبادئ الأساسية المنصوص عليها فيه، والاجتهاد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية. ولاحظت اللجنة أن ثمة بعض التناقض بين جودة الردود التي قدمتها المرشحة في استبيانها الكتابي، والردود المقدمة خلال المقابلة.
- 4- ورأت اللجنة أن مؤهلات المرشحة، على النحو المشار إليه في المادة المكتوبة المقدمة، تفي بالمتطلبات الرسمية بموجب الفقرة 3 (ب) '2' من المادة 36 من نظام روما الأساسي.
- 5- ولاحظت اللجنة طلاقة المرشحة في اللغتين الإنكليزية والفرنسية. ولاحظت اللجنة أيضا أن المرشحة اجتازت بنجاح اختبار اللغة الفرنسية الطوعي الذي يديره قسم الخدمات اللغوية في قلم المحكمة. وشددت اللجنة على القيمة التي تتسم بها قدرة المرشحة على العمل بلغتي العمل في المحكمة على السواء.
- 6- ورأت اللجنة أن المهام السابقة للمرشحة ستكون ذات أهمية كبيرة لأقرانها وزملائها وأن المرشحة يمكن، في كل الاحتمالات، أن تساهم على الفور في العمل القضائي للمحكمة.
- 7- واستنادا إلى خبرتها المهنية والمواد المكتوبة المقدمة وأدائها خلال المقابلة، خلصت اللجنة إلى أن المرشحة مؤهلة جيدا للتعيين قاضية في المحكمة الجنائية الدولية.

المرفق الثالث:

توصيات اللجنة

تقدم اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة التوصيات التالية إلى الجمعية

1-توصية بشأن القدرات اللغوية للمرشحين

توصي اللجنة بأن تنظر الجمعية العامة في إدخال العمل باختبار إلزامي للقدرة اللغوية لجميع المرشحين.

2-توصية بشأن التأثيرات

توصي اللجنة بأن تشجع الجمعية الدول المرشحة على ضمان الحصول على التأشير المناسبة في الوقت المناسب لتمكين المرشحين من المشاركة في المقابلات وجهاً لوجه.

3- توصية بشأن اجتماع شخصي للجنة في عام 2024

توصي اللجنة بأن تنظر الجمعية في الموافقة على الموارد الملائمة للجنة من أجل الاجتماع شخصياً في عام 2024، من أجل الوفاء بالولاية التي تقتضي إعداد مبادئ توجيهية لإجراءات الترشيح على المستوى الوطني (انظر المرفق الرابع).

المرفق الرابع

الميزانية المقترحة لتمويل أنشطة اللجنة الاستشارية في عام 2024

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على اجتماع مدته ثلاثة أيام في لاهاي (باليورو)

1- تكاليف السفر 40 000 يورو

2- تكاليف الترجمة من اللغة الإنكليزية إلى اللغة الفرنسية ومن

اللغة الفرنسية إلى اللغة الإنكليزية 11 500 يورو

المجموع 51 500 يورو